ولا يلزم من كون الشيء صفة للشيء وثابتا له كونه موجودا وثابتا
في نفسه مطلقا فضلا عن ان يكون في الازل والا يلزم أن يكون
للواجب تعالى صفات موجودة ازلية اكثر من ان تحصى مع انه
ليس كذلك عقلا ونقلا فان قيل المدعى ليس الا ان الكلام
ثابت ازلا ووجوده في نفسه ليس بماخوذ في المدعى فاندفع
الشبهة قلنا هم يقولون بوجود الكلام ويعدونه من
الصفات القديمة ودليلهم هو هذا على ان كونه ثابتا
له في الازل ايضا لا يلزم من الدليل وفيه ما فيه فيمنع جواز
المجاز بان يقال لا نسلم انه اسنده الى ذاته حقيقة لم لا يجوز
ان يراد خلق الكلام على سبيل المجاز سواء كان في المسبب
او في الطرف فيدفع بالاصل بعد ره ان الحقيقة اصل والمجاز
فرع فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة انما الدليل
على من زعم انه اراد غير المعنى الاصل او نقض بالخلق اي
بان يقال لا نسلم اسناد الخلق الى ذاته كالكلام حيث قال الله الذي
خلق سبع سموات الآية فيوجد الدليل الدال على ان الكلام صفة
ازلية

ازلية في الخلق ايضا مع انه امر اضافي اذ هو عبارة عن تعلق
القدرة بالمقدور فتخلف الحكم عن الدليل واليه اشار بقوله
فقيل انه اضافة القدرة الى المقدور والقدرة صفة ذاته
ازلية يوثر في المقدورات عند تعلقها فيمنع مستندا بانه
حقيقي بان يقال لا نسلم انه اضافة لم لا يجوز ان يكون
صفة حقيقة كالقدرة ويعارض بانه ناداه الحروف
الحادثة نقرره ان يقال اذ دليلكم وان دل على ان
الكلام صفة ازلية قائمة بذاته تعالى لكن عندنا
ما يدل على انه ليس كذلك وهو ان الكلام مركب من الحروف
الحادثة وكل ما كان كذلك لا يكون ثابتا في الازل وقد علم
من هذا التقرير ما في عبارة المصنف من المسامحة اذ
الكلام ليس ناداه الحروف بل هو مركب من الحروف
كما ذكروه والمراد ويؤيده قوله فيمنع بان يقال لا نسلم
ان الكلام مركب من الحروف وسند هذا المنع قوله
ان الكلام لغير الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد للدلالة

الكلام ٩

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)